E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.13/1998/2
12 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٣ آذار/ مارس - ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الطاقة والتنمية المستدامة

متابعة الدورات السابقة للجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١	٢
ثانيا	مقررات اللجنة وتوصياتها الرئيسية	٢ - ٩	٢
ثالثا	متابعة مقررات اللجنة والمبادرات ذات الصلة	١٠ - ٢٤	٣
رابعا	الاستنتاجات	٢٥ - ٢٦	٧

240298 240298 98-03467

أولا - مقدمة

١ - طلبت اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية في دورتها الثانية المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٦، إلى الأمين العام، أن يعد تقريرا عن متابعة أعمال دوراتها السابقة لكي تنظر فيها في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٨[١]. وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٦ أقر جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة للجنة في صيغتها المعدلة (انظر A/51/6 (Part II))، وقد أعد التقرير الحالي استجابة لطلب اللجنة.

ثانيا - مقررات اللجنة وتوصياتها الرئيسية

٢ - اعتمدت اللجنة في دورتها الأولى المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٤ مشروع قرار عن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة تضمن إشارة إلى الروابط القائمة بين الطاقة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة. وأبرزت اللجنة بصفة خاصة الصلة بين الطاقة والأهداف المتفق عليها في عدد من المحافل الدولية فيما يتعلق بأربعة مجالات رئيسية هي: التنمية والنمو الاجتماعي - الاقتصادي، والبيئة، واستقرار أوضاع السوق على نحو مؤات للنمو الاقتصادي، والموارد الطبيعية[٢]. ولاحظت اللجنة الخيارات المتاحة لوضع مسار جديد للطاقة عن طريق: (أ) الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة والموارد التي تتسم بكثافة الطاقة؛ (ب) زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ (ج) انتاج واستخدام أنواع الوقود الأحفوري بطريقة أكفأ؛ (د) التحول عن استخدام أنواع الوقود ذات نسب الكربون المرتفعة إلى الأنواع ذات النسب المنخفضة أو الخالية من الكربون. ولاحظت اللجنة أيضا أن هذه الخيارات إذا استخدمت بصورة سليمة ومأمونة من الناحية البيئية، وممكنة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية فإنها تتيح إمكانيات أكبر للتغيير.

٣ - وفي مشروع قرار قدمته اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده[٢]، دعت الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى اتخاذ تدابير محددة بشأن النقاط المذكورة أعلاه. وطلبت إلى الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة إقرار جميع السبل والوسائل الضرورية التي تعزز وضع نظام عالمي للطاقة يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ويكفل اتخاذ تدابير محددة في هذا السياق.

٤ - وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة الطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة، أوصت اللجنة بأن يقوم الأمين العام، في جملة أمور، بتنسيق تبادل المعلومات والخبرات في مجال بحوث تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطويرها وتطبيقها، وتحسين تبادل المعلومات بخصوص أنشطة الطاقة في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز الأنشطة المشتركة على مستوى المرحلة التنفيذية لبرامج الطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتحسين تنسيق برامج الطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة في مرحلة صياغة الميزانية البرنامجية؛ والاستعانة الكاملة باللجان الإقليمية في جهود التنسيق المذكورة؛ وتوسيع مجال تنسيق أنشطة الطاقة إلى خارج منظومة الأمم المتحدة.

٥ - ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٣٠٩/١٩٩٤ على طلب اللجنة عقد دورة استثنائية من أجل تقديم المشورة إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثالثة (١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥) في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية الريفية، خلال نظر تلك اللجنة في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ (تعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية)، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج كاف.

٦ - وفي التقرير الذي قدمته اللجنة عن دورتها الاستثنائية، طلبت من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تدعو جميع الدول والكيانات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية إلى النظر، حسب الاقتضاء، في اتخاذ عدد من الإجراءات المحددة على سبيل الأولوية[٣].

٧ - وفي الدورة الثانية للجنة (١٢ - ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦) دعت في مشروع القرار الأول الدول الأعضاء والكيانات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى النظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ عن تسخير الطاقة في القرن الحادي والعشرين لتعبئة الرأي العام العالمي في سبيل اتخاذ تدابير على مختلف الصعد لدعم الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة. وطلبت كذلك إلى الأمين العام أن يعد تقريرا للجمعية العامة يستعرض فيه جدوى عقد المؤتمر المقترح ونطاقه، لكي تنظر فيه في دورتها الثانية والخمسين[١].

٨ - وفي مشروع القرار الثاني[١]، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يدرس إمكانيات تعزيز التنسيق في مجال الطاقة بين منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها عن طريق لجنة التنسيق الإدارية. وطلبت إليه أيضا أن يقوم، بالتشاور مع اللجان الإقليمية وسائر الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة، بدراسة سبل تعزيز قدرة المنظومة في ميدان تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك إمكانية إنشاء مؤسسة مخصصة، أو توسيع الولاية الممنوحة لمؤسسة قائمة من أجل تحقيق هذه الغاية[١].

٩ - وفي مشروع القرار الأول، قدمت اللجنة أيضا مجموعة توصيات لاتخاذ إجراءات من جانب المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦[١].

ثالثا - متابعة مقررات اللجنة والمبادرات ذات الصلة

١٠ - حدد التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن متابعة الدورتين السابقتين اللتين عقدتهما اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية (E/C.13/1996/2) الخطوط العامة للمتابعة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وعدد من الحكومات، للدورتين الأولى والاستثنائية للجنة. ويعنى الفرع الحالي من التقرير بمتابعة التطورات منذ ذلك الحين.

١١ - وفي المقرر ١٥/٤ الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة (١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦) بشأن حماية الغلاف الجوي وحماية المحيطات وكل أنواع البحار، طلبت اللجنة إلى الأمين

العام أن يعد تقريرا لتنظر فيه في دورتها الخامسة في عام ١٩٩٧، يضم قائمة حصرية بالبرامج والأنشطة المتصلة بالطاقة الجاري الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مقترحات بشأن الترتيبات التي قد يتعين، عند الاقتضاء، اتخاذها لتعزيز الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة[٤].

١٢ - وبالتعاون مع هيئات من داخل الأمم المتحدة وخارجها، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في هراري، مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية. واعتمد المؤتمر إعلان هراري بشأن الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، ومخطط البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٥ اللذين شهدا منذ ذلك الحين مزيدا من الصقل لعناصرهما.

١٣ - ويقوم البنك الدولي بتعزيز الإصلاحات في قطاع الطاقة وتشجيع المنافسة من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في المنظمات والمؤسسات العاملة في ميدان الطاقة، في حين يواصل مرفق البيئة العالمية القيام بدور مهم في تمويل التكاليف الإضافية للمشاريع المتصلة بالمشاكل العالمية والبيئية، بما فيها مشاريع مصادر الطاقة المتجددة والمشاريع الرامية إلى زيادة كفاءة الطاقة. ويتمثل المنحى الرئيسي للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان الطاقة في توظيف خدمات طاقة كأداة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، من ناحية تأثيرها في تخفيف حدة الفقر، وحماية البيئة، وتهيئة سبل المعيشة، وكفالة المساواة بين الجنسين، عن طريق مضاعفة التركيز على مسألتي كفاءة الطاقة والمصادر المتجددة للطاقة.

١٤ - ووجهت اللجان الإقليمية بصورة عامة أنشطتها نحو تعزيز كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، والتركيز، في حالات محددة، على تحسين تكنولوجيات الوقود الأحفوري السليمة بيئيا.

١٥ - وواصلت هيئات أخرى أهمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير المساعدة لبناء القدرات والمؤسسات في ميداني زيادة كفاءة الطاقة والمحافظة على الطاقة، ومن أجل زيادة استخدامات مصادر الطاقة المتجددة. بينما قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جملة أمور، بتقديم مساعدات في مجال التقييم المقارن لمصادر الطاقة، والآثار الصحية والبيئية المترتبة عليها، والمخاطر المرتبطة بنظم الطاقة، وتحليل تكاليف نظم تخفيف التلوث في محطات الطاقة الكهربائية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقديم المساعدة في مجال زيادة كفاءة إنتاج الطاقة ونقلها واستخدامها، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة. وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أنشطتها في مجال تطوير وتطبيق مؤشرات كثافة/كفاءة الطاقة، وتسهيل نقل التكنولوجيات الحديثة لزيادة كفاءة الطاقة فضلا عن توفير التدريب على أساليب وتقنيات كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة وكفالة استخدامها على نطاق واسع، وإجراء دراسات في موضوع كفاءة استخدام الطاقة والمحافظة عليها وتوفير خدمات استشارية للحكومات عند طلبها.

١٦ - وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٦، ناقش المجلس باستفاضة توصيات اللجنة وطلب الى الأمين العام، في قراره ٤٤/١٩٩٦ بشأن تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة، أن يضع في الاعتبار تقرير وآراء اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية عند إعداد التقرير المطلوب في المقرر ١٥/٤ الذي اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وطلب إلى الأمين العام أيضا أن يعد تقريرا يراعي، حسب الاقتضاء، آراء اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بشأن إمكانات تعزيز التنسيق بين منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة داخل إطار لجنة التنسيق الإدارية، وأن يقدم هذا التقرير من خلال المجلس، الى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثانية والخمسين. وطلب المجلس الى الأمين العام كذلك أن يتناول في التقرير نفسه بالتشاور مع اللجان الإقليمية والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، الحاجة الى تعزيز قدرة المنظومة في ميدان تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وأن يستطلع كل الخيارات الممكنة من أجل إجراء مناقشة على مستوى عال في هذا الصدد آخذا في الاعتبار نتائج الدورة الخامسة التي عقدتها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، فضلا عن التوجيهات المستمدة من الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالبيئة، ومن المؤتمرات التي عقدتها أطراف هذه الاتفاقيات وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

١٧ - وفي المقرر ٣٠٣/١٩٩٦، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتوصيات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دورتها الثانية، ودعا جميع الدول والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية الى بحث هذه التوصيات، حسب الاقتضاء. وفي المقرر ٣٠٤/١٩٩٦ أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة، وأقر جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الثالثة في صيغتها المعدلة.

١٨ - واستجابة لمقرر اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ١٥/٤ المذكور أعلاه، أعد الأمين العام تقريرا بعنوان "قائمة حصرية بالبرامج والأنشطة المتصلة بالطاقة الجاري الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، وبشأن تنسيق هذه الأنشطة، والترتيبات اللازمة لتعزيز الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة داخل المنظومة"، وقدمه الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لنظره في دورتها الخامسة المعقودة في عام ١٩٩٧. وأعد الأمين العام أيضا تقريرا عن إمكانات تعزيز التنسيق بين منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة داخل إطار لجنة التنسيق الإدارية (A/52/175-E/1997/75) لكي ينظر فيه المجلس والجمعية العامة عملا بالطلب المنوه إليه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩ - ونظمت الحكومة النمساوية حلقة عمل للخبراء حضرها ممثلون من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة داخل إطار المؤسسات الدولية. وعقدت هذه الحلقة في فيينا في الفترة من ٢٢ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأتاحت النتائج التي أسفرت عنها حلقة العمل مدخلات على درجة كبيرة من الأهمية في مناقشات الدورة

الخامسة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. ونظمت اللجنة أيضا في الآونة الأخيرة (٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) مشاورات غير رسمية تتعلق بالتحضير للدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠١، كما تعد من أجل عقد اجتماع للخبراء في موضوع الطاقة المتجددة في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٢٠ - وناقشت دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة جملة مسائل باستفاضة، منها، المواضيع المتصلة بالطاقة، والنقل وحماية الغلاف الجوي، وقررت الجمعية العامة أهمية التحرك نحو الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، وإنه يتعين من أجل تعزيز هذا العمل على الصعيد الحكومي الدولي، أن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بمناقشة قضايا الطاقة في دورتها التاسعة المقرر عقدها في عام ٢٠٠١. ورأت أنه ينبغي البدء في التحضير لهذه الدورة في الدورة السابعة والاستعانة بفريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية معني بالطاقة والتنمية المستدامة، يعقد بالتزامن مع الاجتماعات التي تعقدها اللجنة بين الدورتين الثامنة والتاسعة. وشددت الجمعية العامة أيضا على ضرورة تشجيع زيادة التنسيق بشأن القضايا المتصلة بالطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونوقشت أيضا المسائل المتعلقة بالتنسيق بصورة مفصلة في تقرير مصاحب قدمه الأمين العام (E/C.13/1998/7).

٢١ - وفي ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٧ أرسل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كتابا الى الحكومات من أجل تقديم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها استجابة لمقررات اللجنة المعتمدة من المجلس، ولم ترد حتى تاريخه أي إجابات في هذا الصدد.

٢٢ - وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧ نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن إمكانيات تعزيز التنسيق بين منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة داخل إطار لجنة التنسيق الإدارية. وتركزت ملاحظات المجلس على الأهمية التي حظي بها موضوع الطاقة في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. واتفقت الوفود على أن المناقشات التي ستجري في إطار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة قبل انعقاد الدورة التاسعة للجنة في عام ٢٠٠١ تشكل ردا مناسبا على الاقتراح المقدم من اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بتسخير الطاقة في القرن الحادي والعشرين.

٢٣ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بعث مدير شعبة التنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بكتاب الى مختلف الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة يطالبها فيه بتقديم معلومات عن: (أ) أثر مقررات اللجنة (في دوراتها الأولى والثانية والاستثنائية) على عمل هذه المؤسسات في ميدان الطاقة والميادين الأخرى ذات الصلة؛ (ب) المدى الذي انتفعت به هذه الوكالات بتقارير دورات اللجنة المشار إليها سلفا، والمدى الذي استعانت به هذه التقارير في أداء أعمالها. وحتى الآن لم يقدم أي من كيانات منظومة الأمم المتحدة ردا في هذا الخصوص.

٢٤ - وبذل عدد من المنظمات غير الحكومية نشاطا في ميدان الطاقة، ونظم عددا من الاجتماعات وحلقات العمل والندوات المتصلة بهذا الميدان، خاصة فيما يتصل بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، كما يخطط لعقد اجتماعات أخرى في المستقبل تتعلق بالطاقة والتنمية المستدامة. ويتسم كثير من مناقشات هذه المنظمات بأهميته للجنة، وقد أتاح لها مدخلات قيمة في دوراتها السابقة، وكذلك لسائر الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب كثير من هذه المنظمات عن اهتمامه بالعمل عن كثب مع اللجنة وكذلك مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في تحديد القضايا الرئيسية في ميدان الطاقة التي ستنظرها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها لعام ٢٠٠١.

رابعا - الاستنتاجات

٢٥ - ترتب توصيات اللجنة آثارا مباشرة وغير مباشرة على أنشطة الطاقة والأنشطة الأخرى ذات الصلة التي يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن جانب المنظمات الأخرى الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الدول الأعضاء. ويولي كثير من هذه التوصيات اهتماما متزايدا لكفاءة الطاقة والمحافظة عليها ويدعو الى وضع سياسات لإدارتها وتسعيرها، بينما يسهم بعضها الآخر في تعزيز ونشر تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ومن ناحية أخرى، حدث تزايد ملحوظ في دعم التوسع في استخدامات وتطبيقات مصادر الطاقة المتجددة وتتزايد باطراد أيضا الصلة بين الأنشطة في مجالي بناء القدرة وتطوير المؤسسات، والمجال الأعم للتخطيط الاجتماعي ـ الاقتصادي والتخطيط البيئي.

٢٦ - وحسبما يبين من التوضيحات الواردة بالفرع الثالث أعلاه، أجرت هيئات حكومية دولية أخرى في منظومة الأمم المتحدة وهي تحديدا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والجمعية العامة مناقشات متعمقة للمسائل المنوطة باللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وقدمت عنها توصيات تتماشى مع ما قدمته تلك اللجنة من توصيات الى الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر الهيئات الأخرى من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها، حسب الاقتضاء.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٤ (E/1996/24).

(٢) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ٥ (E/1994/25 وCorr.1).

(٣) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ٥ (E/1995/25/Rev.1).

(٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٨ (E/1996/28).